تقرير

ميشال كرم
Michelkaram2@hotmail.com

مع التمديد الأخير لليونيفيل التي شكّلت مظلّة دوليّة جنوب لبنان بعد 2026 لن يكون شبيهًا بما قبله

شكلت اليونيفيل في جنوب لبنان جزءا اساسيا من المشهد الامني والسياسي في مسيرتها الطويلة التي حملت في طياتها تضحيات لحفظ السلام. فقد شهدت ثلاث محطات مفصلية بدءا بوضع الجنوب تحت العناية الدولية عام 1978، مرورا بتوسيع مهامها عام 2006، وصولا الى انهاء وجودها عام 2026 بعد تمكين لبنان من بسط سلطته الفعلية

جدد مجلس الامن في خطوة حاسمة ولاية قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل) حتى نهاية عام 2026، على ان يبدأ خفض قواتها وانسحابها بشكل منظم وآمن اعتبارا من ذلك التاريخ وفي غضون سنة واحدة، بالتشاور مع الحكومة اللبنانية بهدف جعلها الجهة الوحيدة التي توفر الأمن في الجنوب. حمل القرار دلالات سياسية وامنية عميقة تتجاوز التمديد الروتيني، الذي أتى في وقت حساس، حيث يشهد الوضع على الحدود اللبنانية - الاسرائيلية توترا متصاعدا.

تبنى مجلس الامن بالإجماع القرار رقم 2790، ممددا ولاية اليونيفيل لمدة عام واربعة أشهر، يليها انسحاب تدريجي، متضمنا نقاطا مهمة ابرزها تأكيده على دورها في دعم الجيش اللبناني، خصوصا في اطار تطبيق القرار 1701 الذي ارسى وقف الاعمال القتالية بعد حرب تموز 2006 بين حزب الله وإسرائيل. كما شمل القرار دعوة مجلس الامن لإسرائيل للانسحاب من شمال الخط الازرق، بما يشمل خمس نقاط عسكرية تقع داخل الاراضي اللبنانية، مشددا على اهمية ان تضمن السلطات اللبنانية انتشار جيشها في المواقع التي تخليها القوات الاسرائيلية بالتعاون مع الامم المتحدة.

من المعلوم ان القرار الاممي جاء نتيجة تسوية معقدة بين القوى الدولية، فالولايات المتحدة الاميركية كانت تميل الى انهاء مهمة اليونيفيل فورا لأنها لا ترى جدوى من استمرارها بما يتوافق ايضا مع وجهة النظر الإسرائيلية. لكن هذا الموقف واجه معارضة شديدة من فرنسا والدول الاخرى في مجلس الامن، التي فضلت تمديد المهمة التي تم التوافق عليها لفترة 14 شهرا، وللمرة الاخيرة. وقد تزامنت هذه التسوية في وقت تتصاعد تستمر فيه الضغوط الامنية على الحدود اللبنانية - الاسرائيلية، لكن قرار الابقاء مؤقتا لليونيفيل، المحدد بسقف زمني عكس رغبة المجتمع الدولي بعدم فتح جبهة جديدة في لبنان، واحتواء اي انفجار عسكري.

لبنان من جانبه، كانت له مصلحة واضحة في بقاء القوة الدولية في جنوب البلاد، اذ لا تمتلك الدولة حاليا القدرة على سد الفراغ الذي قد يتركه انسحاب نحو 10 الاف جندي دولي، يتوزعون بين مهام مختلفة تساند الجيش اللبناني في مراقبة الحدود وتعزيز الامن، ويؤدون دورا في حفظ الاستقرار، خصوصا في ظل الظروف السياسية والامنية الصعبة التي يمر بها البلد، بما في ذلك التحديات الاقتصادية.

لذلك رحبت السلطات اللبنانية بهذا القرار، حيث عبّر الرئيس جوزف عون عن شكره لأعضاء مجلس الامن الـ15 على اجماعهم على هذا القرار، مثمنا بشكل خاص دور فرنسا في اعداد النص، وكذلك الولايات المتحدة الاميركية التي ابدت تفهما لظروف لبنان ودعمت نسخة المسودة الفرنسية. فيما أكد رئيس الحكومة نواف سلام ان التمديد يعتبر مرحلة انتقالية، حيث ينتهي بعملية انسحاب تدريجي وآمن، مشددا على ضرورة استمرار عمل القوة الدولية بما يضمن الحفاظ على السيادة اللبنانية.

جاء الترحيب الرسمي بالقرار، لأنه لا يعكس فقط تسوية بين الدول الكبرى، بل يشير الى ان استمرار هذه القوة الدولية تضمن أمن لبنان وتحمي حدوده الجنوبية مع تزايد التحديات الداخلية والخارجية، وبالتالي تمنع حصول أي فراغ أمني يمكن ان يستغل من الاطراف المتنازعة، كما يساهم تاليا في تطبيق القرار 1701 الذي يعد حجر الزاوية في الجهود المبذولة لضمان وقف الاعمال القتالية. لكن الاهم ان تمسك لبنان ببقاء اليونيفيل، يعطي اشارة الى المجتمع الدولي بأنه لا يزال ملتزما بالاستقرار في الجنوب، ويتيح له تعزيز قدرات جيشه لفرض سيطرته على الحدود الجنوبية والتعامل مع اي تهديدات محتملة، بحيث لا يكون هناك سلاح الا سلاح الدولة، ولا سلطة الا سلطة الحكومة.

تستمر اليونيفيل في اداء مهماتها، وتقوم بدوريات منتظمة ومهمات مراقبة الانتهاكات، كما تساعد الجيش في تعزيز حضوره من خلال الدوريات والتدريبات والتنسيق اليومي، وتقدم الدعم على المستويات الانسانية والاقتصادية والزراعية وغيرها للمجتمعات المحلية في الجنوب. كذلك تتفاعل مع السكان المحليين انمائيا واجتماعيا واقتصاديا، اذ استطاعت نسج علاقات مميزة مع البلديات والجمعيات الاهلية، حيث ارتبط عناصرها بعلاقات مصاهرة مع ابناء القرى الجنوبية.

ويلفت في هذا السياق، العميد الركن رؤوف الصياح في كتابه "القبعات الزرق"، "كيف كانت اليونيفيل ترافق المزارعين الى حقولهم وتتمركز في الطوابق العليا في بعض المنازل لحمايتهم من الاعتداءات الإسرائيلية، حتى أصبحوا حاجة لبنانية يسارع اللبنانيون على الطلب من الامم المتحدة تمديد مهمتهم في كل مرة تشارف على نهايتها".

تميزت اليونيفيل خلال فترة وجودها في الجنوب، بفرقها التي عملت على ازالة الالغام والذخائر غير المنفجرة. كما ساعدت على فتح ممرات آمنة، ولعبت ولا تزال دور الوسيط بعقد اجتماعات عسكرية غير مباشرة بين الجانبين اللبناني والاسرائيلي لحل الاشكالات الحدودية التي قد تنشأ. لديها مقر في الناقورة، وتعمل خمس سفن تابعة لها على طول الساحل اللبناني منذ تشرين الاول 2006 للمساعدة في منع دخول السلاح غير المرخص او المواد ذات الصلة الى لبنان، عن طريق البحر. تضم اليونيفيل أكثر من 10 الاف جندي، وتتألف بعثتها من 800 موظف مدني تقريبا، من لبنان والامم المتحدة، يعملون في مختلف المجالات.

رغم ذلك لم تخل مهمتها من التحديات، اذ شهدت السنوات الاخيرة احتكاكات مع بعض الاهالي الذين يطالبون بضرورة مرافقة الجيش اللبناني لدورياتها، مما ادى احيانا الى نشوء خلافات وتوترات بين الطرفين. كما تواجه هذه القوة الاممية اعتداءات إسرائيلية، أبرزها في نيسان 1996 عندما تعرض مجمعها في قانا الى قصف ادى الى استشهاد 120 مدنيا وجرح المئات واصابة 4 من جنودها. وكان آخر هذه الاعتداءات في 3 ايلول المنصرم بعد ايام من التمديد الاخير لها، وذلك عندما القت طائرات مسيرة قنابل قرب موقعها في منطقة الخط الازرق بجنوب لبنان في اثناء ازالتها للعوائق في تلك المنطقة. ووصفت اليونيفيل ما جرى بأنه من أخطر الهجمات على افرادها وممتلكاتها منذ سريان اتفاق وقف الاعمال القتالية بين حزب الله واسرائيل في تشرين الثاني الماضي، علما انها تواجه ايضا اتهامات اسرائيلية بعدم قدرتها على منع تهريب الاسلحة الى حزب الله، مما دعا سفير اسرائيل لدى الامم المتحدة داني دانون الى وصف قرار انهاء مهمة

> اليونيفيل فقدت 335 عنصرا من افرادها منذ تأسيسها عام 1978

اليونيفيل في العام 2027 بأنه "خبر جيد". تأسست قوات اليونيفيل في 19 آذار 1978، إثر الاجتياح الاسرائيلي لجنوب لبنان لإزالة قواعد منظمة التحرير الفلسطينية ومناطق انطلاقها من جنوب نهر الليطاني، وتحت التفويض الذي اقره مجلس الامن في قراريه رقم 425 و426 عام 1978. تم تكليف قوات اليونيفيل بمجموعة من الاهداف الرئيسية التي تتعلق بضمان السلام والامن في جنوب لبنان، ونص القرار سنتذاك على ضرورة تأكيد انسحاب القوات الاسرائيلية من المنطقة الجنوبية واستعادة السلام والامن الدوليين، اضافة الى مساعدة الحكومة اللبنانية في بسط سلطتها الفعلية هناك.

لكن اليونيفيل واجهت صعوبات في الانتشار لدى وصولها الى جنوب لبنان عام 1978 نتيجة تعرضها الى نيران المتحاربين والخطف والقتل أحيانا. كذلك عانت من صراع دموي بين أطراف غير لبنانية، وبذلت جهودها لتهدئة الاوضاع المتوترة، الى ان انسحبت اسرائيل في العام 2000، وطبقت القرار 425 مع تحفظات الحكومة اللبنانية عن بعض النقاط. فباشرت اليونيفيل تسيير دوريات جنبا الى جنب مع السلطات اللبنانية، وامنت المساعدات الى المحتاجين، فيما ساعدت عناصر جيش لبنان الجنوبي وعائلاتهم الذين فروا الى اسرائيل على العودة الى لبنان.

توسعت هذه المهمات في العام 2006 بموجب القرار الاممي 1701، الذي صدر بعد انتهاء حرب الثلاثة وثلاثين يوما بين حزب الله واسرائيل، حيث طلب هذا القرار رصد وقف الاعمال العدائية، ومرافقة القوات المسلحة اللبنانية ودعمها خلال انتشارها في جميع انحاء الجنوب بما في ذلك على طول الخط الازرق بينما تسحب اسرائيل قواتها المسلحة من لبنان، وتضمن وصول المساعدات الانسانية الى السكان المدنيين والعودة الطوعية والآمنة للنازحين، والتأكد من خلو المنطقة الواقعة بين الخط الازرق ونهر الليطاني من اي وجود عسكري، حيث يمثل الخط الازرق خط الانسحاب الاسرائيلي من جنوب لبنان في العام 2000 وليس حدودا رسمية بين البلدين، بل هو مجرد خط فاصل بينهما. نتيجة هذا التوسع في المهمات، شهدت قوات اليونيفيل زيادة كبيرة في عدد افرادها.

بعد مرور أكثر من عقدين على القرار 1701، الذي اسس لوقف الاعمال القتالية بعد حرب تموز 2006، يواصل القرار الاممي التأكيد على آلية العمل المتفق عليها بين قوات اليونيفيل والجيش اللبناني، التي تقوم على اخطار الجيش بأي اكتشاف لمواقع عسكرية او اي خرق للقرار الاممي، مما يعكس التعاون الوثيق بين الطرفين في الحفاظ على الاستقرار في المنطقة. كما تعتبر هذه الالية، نقطة القوة الاساسية في تفعيل القرارات الاممية التي تعكس اهمية الدعم الدولي المستمر لليونيفيل.

وفق احصاء 1 آب 2025، بلغ عدد الدول التي تتألف منها اليونيفيل 47 دولة، تشارك بما مجموعه 10503 جنود لحفظ السلام، أبرزها ايطاليا، فرنسا، اسبانيا، ماليزيا، الهند، اندونيسيا، غانا، نيبال، كوريا الجنوبية، بنغلادش وبولندا. وقد فقدت اليونيفيل 335 عنصرا من افرادها منذ تأسيسها عام 1978 لغاية 31 ايار 2024.

بلغ عديدها في بداية انتشارها في جنوب ◄

لبنان نحو 6 الاف جندي، لكن في السنوات التي تلت، خصوصا بعد الانسحاب الاسرائيلي في الجنوب عام 2000، تم تقليص عددها الى الفي جندي تقريبا. بعد حرب تموز 2006، جرى تعزيزها بشكل كبير بموجب القرار 1701 الصادر في آب من العام ذاته ووصل العدد الى نحو 15 ألف جندي، واستقر في السنوات الاخيرة زهاء 11 الف جندي، مما عكس تعزيز مهمتها في دعم الجيش وتنفيذ القرارات الاممية المتعلقة بالسلام في الجنوب. وتعد ايطاليا من الدول الرائدة في تقديم الدعم اللوجستي والانساني، فيما تعتبر فرنسا واحدة من أبرز الدول المساهمة وتلعب دورا محوريا في العديد من العمليات الامنية والسياسية، بينما تساهم اسبانيا بقوات كبيرة ايضا ويبرز دورها في عمليات المراقبة والتحقق من الأمن في المنطقة الجنوبية، الى جانب البرتغال وفنلندا والبلدان الافريقية وغيرها. تتولى المانيا قيادة القوة البحرية منذ العام 2021، وتشاركها البرازيل منذ عام 2011 فيما تتكون القوة من دول بنغلادش واليونان واندونيسيا وتركيا.

لكن قوات اليونيفيل لم تتمكن من منع استمرار احتلال اسرائيل للمناطق الجنوبية بعد انتشارها في اعقاب الاجتياح الاول عام 1978 لمساعدة الحكومة اللبنانية في تأمين سلطتها الفعلية في تلك المنطقة، كذلك لم تتمكن من منع اسرائيل من اجتياح بيروت في العام 1982. الا ان اليونيفيل

> **آلية اليونيفيل لفض النزاع ارست استقرارا بين عامي 2006 و2023**

نجحت، بعد الانسحاب الاسرائيلي في 17 نيسان عام 2000 بما يتماشى مع القرارين 425 و426، في الانتشار في كامل المناطق الجنوبية، وقامت بمراقبة الحدود بشكل دائم وتسجيل الخروقات، اضافة الى انها لعبت دورا فعالا في الحد من التوترات المتصاعدة في المنطقة، وساهمت في التنسيق مع السلطات اللبنانية والاسرائيلية لتحديد "الخط الازرق" كحدود للانسحاب الاسرائيلي، حيث تم حل العديد من النزاعات والخلافات المتعلقة بالنقاط الحدودية المتنازع عليها.

بعد حرب 2006 وصدور القرار 1701، نجحت اليونيفيل بين عامي 2006 و2023 في ابتكار آلية فعالة لفض النزاعات التي تنشأ بين الاطراف المتنازعة، من خلال تأسيس اللجنة الثلاثية التي ضمت مسؤولين عسكريين من اليونيفيل ولبنان وإسرائيل. وقد ساهمت هذه اللجنة في تسوية العديد من القضايا الحدودية والانسانية، مما أدى الى ارساء حالة من الهدوء النسبي. كما تمكنت اليونيفيل من لعب دور محوري في الحفاظ على الاستقرار في المنطقة، مما جعلها فترة غير مسبوقة من الاستقرار مقارنة بالسنوات التي سبقتها.

في هذا الإطار، لعبت قوات الامم المتحدة المؤقتة دور الشاهد الدولي على كل التطورات الامنية من خلال اعداد تقارير تتضمن مشاهداتها للخروقات والتعديات التي وقعت على طول الحدود بين لبنان واسرائيل. وعلى الرغم من ان اليونيفيل لم تكن قادرة على منع هذه الخروقات بحكم مهماتها، الا انها ظلت المرجعية الدولية في توثيقها، وهي تعمل اليوم بشكل وثيق مع الجيش الذي اعاد انتشاره في أكثر من 120 موقعا في جنوب لبنان، مما عزز سلطة الدولة على اراضيها.

جاءت جلسة مجلس الوزراء في 5 ايلول، لتؤكد المضي عمليا في المرحلة الاولى من خطة قيادة الجيش "درع الوطن" التي تلحظ استكمال حصرية السلاح في يد الجيش في جنوب الليطاني، وبسط سيطرته الكاملة وفقا للقرار 1701 بجميع بنوده قبل مغادرة اليونيفيل لبنان نهائيا في 31 كانون الاول 2026، لأن لبنان سيكون بعد هذا التاريخ بدون أي وسيلة اتصال رسمية لمعالجة النزاعات اذا بقيت الاوضاع السائدة من خروقات واعتداءات تراوح مكانها على الحدود، علما ان لبنان لا يملك قنوات اتصال مباشرة مع اسرائيل التي يعتبرها عدوا رسميا، مما يضعه في موقف صعب، حيث سيضطر الى مواجهة الاعمال العسكرية عبر الحدود بدون آلية للتفاوض كانت توفرها اليونيفيل.

في المحصلة، اليونيفيل التي شكلت مظلة دولية وصمام امان على مدى نحو 5 عقود، ساعدت في ضبط التوترات، وان لم تستطع منع المواجهات الكبرى. لكن مع انسحابها سيقف لبنان امام اختبار تاريخي ومفصلي، اذ لن يكون وضعه ما بعد 2026 شبيها بما قبله، وستكون هناك عوامل حاسمة تفرض نفسها بعد التحول التاريخي لانسحاب اليونيفيل، بحيث يتحدد مصير الجنوب وفق قدرة الجيش على استيعاب الفراغ الامني منفردا، اضافة الى وضع السلطة السياسية الداخلية، ومسار العلاقات الايرانية الغربية، والموقف الاوروبي من استمرار الدعم، فضلا عن التطورات في غزة وسوريا.

مدرسة المنصف الدولية
1945
MONSIF INTERNATIONAL SCHOOL
Monsif - Jbeil
Phone number: 09-790170/1/2
81-174641
Website: www.monsifschool.edu.lb